TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Managing ethnic diversity and diversity and directing it to achieve political stability in Malaysia

Asst.Lecture. Ruqaia Kareem Jar Allah *

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 30 April 2019
- Accepted 27 June 2019
- Available online 17 Sept. 2019

Keywords:
- Managing ethnic
- Malaysia
- political stability
- political leadership
- political Systems

Abstract: Malaysia's political system is a pioneering model in providing an appropriate mechanism to accommodate religious and ethnic differences in Malaysia and realistically addresses the economic and social imbalances prevailing in Malaysian society. Malaysia's political leadership has been able to leapfrog and jump over all ethnic problems at all levels (political, economic, and development), at a time when most of the world is unable to contain ethnic differences that threaten internal divisions and ethnic rivalries that sometimes reach To civil wars, and the Malaysians managed to develop their model, which managed the difference with great skill, and benefited from diversity as a state of enrichment and enrichment, not a state of conflict and conflict. Their system was not necessarily ideal but it was successful enough to spare the country political crises, religious and ethnic conflicts, and achieve high development and economic ratios. This model represents the case of impact handling with complexities and variables, without delinquency.

* **Corresponding Author:** Ruqaia Saeed Jar Allah**, E-Mail:** ruka.kreem@gmail.com **,Tel:, Affiliation**:

إدارة الاختلاف والتعدد العرقي وتوجيهه لتحقيق الاستقرار السياسي في ماليزيا

م.م. رقية كريم جار الله ياسر

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 30/ نيسان /2019
- القبول : 27/ حزيران/2019
- النشر المباشر : 17/ايلول/2019

الكلمات المفتاحية :
- إدارة الاختلاف
- ماليزيا
- الاستقرار السياسي
- القيادة السياسية
- النظم السياسية

الخلاصة : يعد النظام السياسي الماليزي نموذجا رائداً في توفير آلية مناسبة تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية في ماليزيا، كما تتعامل بواقعية مع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي. اذ استطاعت القيادة السياسية الماليزية أن تقفز قفزات سريعة ومتلاحقة لتتخطى كافة المشاكل العرقية على كافة الأصعدة (السياسية، والاقتصادية، والتنموية)، في وقت كانت معظم دول العالم عاجزة عن احتواء الاختلافات العرقية بها؛ والتي كانت تهدد بانقسامات داخلية وتناحرات عرقية قد تصل في بعض الأحيان إلى حروب أهلية، وتمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم الذي أدار الاختلاف بالكثير من المهارة، واستفاد من التنوع باعتباره حالة إغناء وإثراء، وليس حالة تضاد وصراع. لم يكن نظامهم مثاليا بالضرورة ولكنه كان ناجحا بما يكفي لتجنيب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية، وتحقيق نسب تنموية واقتصادية عالية. ويمثل هذا النموذج حالة التعامل الواقعي مع التعقيدات والمتغيرات، دون الجنوح إلى المثالية.

المقدمة :

تعد التعددية العرقية والاختلافات المذهبية ظاهرة عالمية، تتغلغل في أعماق الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، والفارق يكمن في أن السواد الأعظم من الدول المتقدمة أمسكت بخيوط الحل لهذه الظاهرة وتمكنت من تطويعها لتكون قوة يُستفاد منها في نمو وتقدم أوطانهم؛ بينما الدول النامية لا تزال تتعثر في السيطرة على مخرجات ظاهرة التعددية في بلدانهم، ويمكننا القول أن للتعددية العرقية وجهان متناقضان هما (الاستقرار، والاضطراب) ، فإذا ما استطاعت الدول احتواء هذه التعددات، وإذابة الفوارق بين العرقيات المختلفة، وصهرها في بوتقة الوطن الواحد، خرجت لنا محصلة حتمية هي: الاستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي .لذلك فإن الحديث عن نظام التعليم في ماليزيا يسجل قصة النجاح والكفاح التي عاشها المجتمع الماليزي في سنيه المختلفة معتمداً في ذلك على الإرادة القوية والطموح المتوثب والتخطيط الدقيق المنظم والعمل السريع الفاعل ،فبعد أن كانت البلاد تعيش في مأزق التعددية العرقية ،والصراعات الحضارية والأطماع الاستعمارية تجاذبها الأطراف المتحاربة من كل حدب وصوب، استطاعت بفضل نظامها التعليمي المتفرد أن تحقق الوحدة الوطنية، ولم يكن لماليزيا تحقيق نمو اقتصادي مطرد إلا انعكاساً واضحاً لاستثمارها للعنصر البشري الذي يعد أغلى الثروات التي تمتلكها الأمم، حيث نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي

ساعد على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة، كما أسهم هذا النظام بفاعلية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع زراعي تقليدي إلى قطاع صناعي حديث. واليوم تقوم ماليزيا بتوظيف التعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصال، لقد تمكنت ماليزيا في ادارة مجتمع متعدد الاعراق والاديان فدفعت ظاهرة التعددية الئ بؤرة الاهتمام والتركيز, فقد ادي مبدا احترام الكل لثقافة الاخر الي ان تصبح ماليزيا امنة ومستقرة فالتعدد القومي فيها لم يكن مصدرا للصراع بل علي العكس فان تنوع دولة ماليزيا العرقي كان اكثر ميلا نحو السلام ,حيث تجمعت الجماعات العرقية في تحالفا تعبر الروابط العرقية بهدف انشاء الاحزاب علي المستوي السياسي والمشاركة في الحملة السياسية وتطوير نظامها .

المشكلة البحثية:

تعد مشكلة التعدد العرقي واحدة من اخطر التحديات التي واجهت الدولة الماليزية في تحقيقها للتنمية والاستقرار السياسي حيث كان يعاني الملايون وهم السكان الاصليين الذين يمثلوا ثلاث ارباع المجتمع من تدني في الحالة الاقتصادية وانخفاض في مستوي المعيشة في حين ان الصينيين الذين يمثلوا ربع البلاد يمتلكون معظم الثروات للبلاد لذلك فان مشكلة الدراسة تتمحور حول التعددية العرقية، وكيف أنها أصبحت من أهم المشكلات التي تعاني منها معظم دول العالم عامة، ودول جنوب شرق آسيا خاصة، وأنه إن لم تستطع الدولة أن تتعامل بعقلانية وذكاء مع مثل هذه المشكلة، فكيف أنه من الممكن أن تعصف بالدولة بأكملها.

ولذلك كان لابد من دراسة التجارب الناجحة في إدارة التعدد العرقي، كماليزيا، التي استطاعت أن تستغل عامل التعدد العرقي وتطوعه كمصدر قوة لها، وأن توجهه لتحقيق الاستقرار والتقدم والتنمية في كافة مجالاتها.

وانطلاقاً مما سبق يمكن صياغة هذه الإشكالية في السؤال التالي:

كيف نجحت ماليزيا في إدارة الاختلاف والتعدد العرقي وتوجيهه لتحقيق استقرارها السياسي

يتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات، أهمها:

- ما المقصود بالعرقية؟ وما هو التعدد العرقي؟
- ما هي التكوينات العرقية المختلفة المكونة للمجتمع الماليزي؟

- ما هي الاليات المتبعة في ادارة التنوع والاختلاف؟
- **ما هو د**ور السياسة التعليمية الماليزية في ادارة التنوع؟

فرضية الدراسة:

كلما اتبعت الدولة استراتيجيات دقيقة في اختيار الاليات المناسبة لإدارة التعددية العرقية كلما ساهم ذلك في تحقيق الاستقرار والتنمية بالإضافة الي طبيعة التركيبة العرقية المتسمة بالوعي والجنوح للسلم والرغبة في الاستقرار بالإضافة الي انعدام التدخل الخارجي بفضل سياستها الرشيدة

أهمية الدراسة:

تشغل قضية التعددية العرقية في وقتنا الحاضر مساحة كبيرة من تفكير المجتمع الدولي، إذ برزت وبقوة في الآونة الأخيرة على الساحة الدولية كثير من القضايا المتشعبة ذات الصلة بالعرقيات والتي أصبحت تهدد استقرار الدول وأمنها القومي وترسخ لنظرية التقسيم إذا لم يتم احتوائها والتعامل معها بعقلانية، والعمل على إذابة الفوارق بين العرقيات والديانات المختلفة.

ومن هذا المنطلق تأتي ضرورة الاهتمام بقضية التعددية العرقية ومحاولة تسليط الضوء على الدول متعددة العرقيات، التي استطاعت إدارة هذا الاختلاف بحنكة، بل وعملت على توجيهه ليصبح من أهم عوامل قوة الدولة وتقدمها.

وتعد ماليزيا من أهم الدول التي استطاعت أن تقدم نموذجاً ناجحاً في ادارة التعددية العرقية وإذابة الاختلافات بين هذه العرقيات، وتعزيز انتماءاتهم لبلدهم وليس لعرقياتهم، وبذلك أصبحت دولة رائدة ليس فقط في آسيا بل على الساحة الدولية بأكملها.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث رئيسية، يتناول المبحث الاول: مفهوم ادارة التنوع والتعددية العرقية من خلال تقسيمه الى مطلبين، الاول: مفهوم التعددية العرقية والمفاهيم الأخرى ذات الصلة. في حين تناول المطلب الثاني: آليات إدارة المجتمع المتعدد عرقياً. اما المبحث الثاني فقد تناول التعددية العرقية والحياة السياسية في المجتمع الماليزي من خلال تقسيمه الى مطلبين تناول الاول المراحل التاريخية المختلفة لتكوين

المجتمع الماليزي، في حين تناول الثاني التكوينات السكانية والدينية المكونة للمجتمع الماليزي. وقد تناول المبحث الثالث دور السياسة التعليمية الماليزية في ادارة التنوع.

المبحث الاول

مفهوم ادارة التنوع والتعددية العرقية

قام مبدأ تحليل الاختلافات بين الجماعات البشرية المختلفة منذ سبعينيات القرن الماضي منذ ان بدأ مصطلح العرقية يلوح في أفق العلوم الاجتماعية، وعلى الرغم من كثرة تداول مفهوم التعددية العرقية بين الباحثين والمختصين في مجال العلوم الاجتماعية بوجه عام والعلوم السياسية على وجه الخصوص، إلا أننا نجد أنه ما زال هناك خلط كبير بين مفهوم التعددية العرقية وما يتصل به من مفاهيم متشابهة معها. ولذا فإن هذا المبحث يهتم بدراسة مفهوم التعدد العرقي، والتمييز بينه وبين المفاهيم المتداخلة معه، كما يتطرق إلى تصنيف الجماعات العرقية، والآليات التي يمكن من خلالها إدارة المجتمعات المختلفة عرقياً، وسيتم تقسيم المبحث على النحو التالي:

- **المطلب الاول:** مفهوم التعددية العرقية والمفاهيم الأخرى ذات الصلة.
- **المطلب الثاني:** آليات إدارة المجتمع المتعدد عرقياً.

المطلب الأول: مفهوم التعددية العرقية والمفاهيم الأخرى ذات الصلة

إن التعددية العرقية من المفاهيم التي كثيراً ما يتم الخلط بينها وبين الكثير من المفاهيم المتشابهة معها كمفهوم الأثنية، والقبلية، وغيرهما من المفاهيم الأخرى ذات الصلة، وفيما يلي سوف تقوم الدراسة مفهوم التعددية العرقية والمفاهيم الأخرى ذات الصلة من خلال تقسيمها الى[1]:

أولاً: مفهوم الجماعات العرقية.

---

[1] إدابير أحمد ، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011م –2012م، ص31.

ثالثا: المفاهيم الأخرى المتصلة بمفهوم العرقية.

رابعاً: تصنيف الجماعات العرقية.

أولاً: مفهوم العرقية

يعرف معجم المصطلحات السياسية بانها: مجموعة من البشر يشتركون من عدد الصفات الجسمية او الفيزيائية علي فرض انهم يحملون موروثات جينية واحدة[1].

وتكون العرقية من الكلمة Ethenicity من الاصل اليوناني Ethno بمعني شعب او امة وتعني لدي اليونانيين جماعة تنحدر افرادها من ذات الاصل واستخدم العديد مصطلح الاثنية كمرادف لمصطلح العرق او الماعة العرقية، تشتمل العرقية علي عدد من الرموز كاللغة والدين والثقافة وقد تتخذ شكل نزاع عرقي ثوري حين تدخل الجماعة العرقية في صراع مع سلطة الدولة او شكل حركة تحرير وطني قاسمها المشترك العرقية والعنف وبعض الدعم من الجماعات الداخلية[2].

وكثيراً ما يستخدم مفهوم "العرقية" في الكتابات العربية كمرادف للتعبير الإنجليزي ethnicityالمشتق من الأصل اليوناني ethnos بمعنى (شعب، أو أمة، أو جنس) وتعني لدى اليونانيين جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل. فنجد أن مفهوم العرقية "العنصرية" يعني الارتباط بين السمات الجسمانية والبيئية والثقافية والاجتماعية وانعكاساتها على تفوق بعض السلالات الأخرى([3]).

---

[1] علي الدين هلال، نفين مسعد " محرران"، معجم المصطلحات السياسية (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994)، ص215

[2] أحمد مجدي محمود عبد السلام ، التعدد العرقي في ماليزيا واثره علي الاستقرار السياسي، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الالكتروني، تاريخ الدخول، س:12، 11م يوم2019/9/19
https://democraticac.de/?p=35492

[3] **إسراء محمود السيد**، التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الدخول، س12،00م، يوم 2019/9/10، على الرابط الالكتروني:http://democraticac.de/?p=47220

ويعرّف معجم "المصباح المنير" العرق على أنه: (كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك، والجمع أعراق) ، ويذهب "معجم الوسيط" إلى نفس المعنى حيث يقول: (العرق هو أصل كل شيء، وكل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك)، ومن معانيه: (الجبل الغليظ الذي لا ترتقي لصعوبته[1].

ويعرفه " دينكن ميشيل " على أنه " مصطلح يشير إلى مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية ، لكنه لا توجد عوامل وراثية تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى[2].

وقد عرف Barth الاثنية باعتبارها تجمعات بشرية غير ثابتة يتغير اعضاؤها علي المدي البعيد لان عضوياتها مرتبطة بالتغيرات التي في الاوضاع الاجتماعية([3]).

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، اختلفت أساليب ومعايير تعريف "العرق" فأصبحت تنطوي على تصنيف الكيانات البشرية وتمايز هويتها وفقاً للخصائص العضوية، كأجناس أو سلالات وكذلك وفقاً للخصائص الثقافية وطرق المعيشة المختلفة.

وقد نشأت حركات وطنية عديدة مع نهاية الحرب العالمية الثانية معبرة عن مطالب الجماهير بالاستقلال عن الاستعمار واسفر ذلك التحرر من القبضة الاوروبية عن قيام دول مستقلة دون ان تأخذ في اعتبارها الدين والبنية العرقية للسكان وقضايا هياكل القوي المحلية وتم تحديد الانقسامات الاثنية اما وفقا الي خطوط اقتصادية كالتقسيم الحضاري للعمل واما وفقا لخطوط سياسية مما دفع الدول المستقلة الي التعايش القصري التي جمعت الاثنيات بشكل مصطنع داخل الدولة الواحدة التي اقامها المستعمر لحرصة علي اقامة الفتن[4].

وتقوم فكرة العرق البيولوجي على ثلاثة معتقدات أساسية وهي:

- أن المجال الإنساني مقسم إلى فئات صغيرة ومميزه وغير مترابطة.

---

[1] احمد التميمي، التعددية والتنوع الإثني والعرقي، على الرابط الالكتروني، تاريخ الدخول، 12، 11م، 2019/9/19. https://www.dorar-aliraq.net/threads/166066-

[2] المصدر نفسه.

[3] أحمد مجدي محمود عبد السلام، التعدد العرقي في ماليزيا واثره علي الاستقرار السياسي، بحث منشور على الرابط الالكتروني: http://democraticac.de/?p=35492f

[4] عطاالله سليمان الحديثي ,تعدد القوميات في ماليزيا ودوها في تطور نظامها السياسي واستقراره, مجلة كلية التربية واسط العدد 13 2010 ص224.

- أن هذه الفئات قديمة وثابتة.
- أن سلوك الفرد وتكوينه البيولوجي يمكن تفسيره عن طريق العرق الذي ينتمي إليه.

ثانياً: مفهوم الجماعات العرقية_

تعرّف الجمعية الأنثروبولوجية الملكية في بريطانيا " المجموعة العرقية " على أنها: (مجموعة بيولوجية تشترك في عدد محدد من الصفات الوراثية ، تتميز به عن غيرها من المجموعات([1]).

ويعرفها محمود أبو العينين على أنها: (جماعة من الناس تعيش في مجتمع أشمل ، وتعتقد الجماعات بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم ببعض ، وتتمثل هذه الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك ، فضلاً عن اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد([2]).

ويمكننا مما سبق تعريف الجماعات العرقية على أنها: (تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية "كوحدة الأصل" أو الثقافية "كوحدة اللغة" ، أو الدين ، أو التاريخ ، أو غيرها من المقومات الثقافية الأخرى.

ثالثاً: المفاهيم الأخرى المتصلة بمفهوم العرقية:

هناك العديد من المفاهيم التي كثيراً ما تتداخل وتتشابه مع مفهوم العرقية ، ويمكننا القول أن: مفهوم الأثنية من أكثر المفاهيم تداخلاً مع مفهوم العرقية، فقد استخدم عدد كبير من الباحثين مصطلحات كالأثنية والقبلية والأقلية كمفهوم مرادف لمفهوم العرقية ، وكذلك فعلت الكثير من القواميس العربية حيث سلكت نفس الطريق .

- **مفهوم الأثنية:**

يعتبر "فريدريك بارث" أول من تحدث عن مفهوم الأثنية ، وقد عرفها على أنها: (لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضائها يتغيرون على المدى الزمني البعيد، وذلك لأن

---

[1]) عبدالسلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في إفريقيا، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص181.

[2]) محمود ابو العنين، حق تقرير المصير دراسة مقارنة لقضيتي ارتيريا والصحراء الغربية ، رسالة دكتوراه في الدراسات الإفريقية، (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1987م)، ص25.

عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية)، و أكد على أن: (الهوية الأثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناع القرار والفرد)[1].

ومن هنا نجد أن مصطلح الأثنية يشير إلى: (جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين، وسمات أخرى بما فيها الملامح الفيزيقية للمجتمع والدولة مع جماعات أخرى).

- **الأثنية المسيسة:**

فقد عرفها "سميث" على أنها: (جماعة يتوفر لديها إحساس خاص بالتضامن ولديها أيضاً إدراك لوجودها وخصوصياتها، كما تمتلك شعوراً بالاعتزاز بالذات، ومجموعة من القيم والرموز المشتركة، وهدفها كمجموعة أثنية لها طابع سياسي يدور حول الدولة، وإذا كانت قد عبرت عن نفسها عن طريق الدين أو اللغة أو الانتماء للأرض أو العلمانية أو العرق أو الطبقة ، أو أي مركب من هذه العوامل فإنها كلها حسب وجهة نظر سميث تمثل شكل من أشكال الإثنية المسيسة([2]).

- **الجماعات الأثنية:**

يمكن تعريفها وفقاً "لمنظمة اليونسكو" على أنها: (كل قطاع من المجتمع يتمايز عن الآخرين بواسطة الثقافة أو اللغة أو الخصائص الطبيعية([3]).

- **الفرق بين العرق والأقلية:**

يختلف مفهوم الجماعات العرقية عن مفهوم الأقلية اختلافاً كبيراً، فالأقليات تتميز عن غيرها في كونها تخضع للمعيار العددي وتتميز بعناصر التمييز الثقافي أساساً، (كالدين أو اللغة أو التقاليد أو الانتماء للوطن الأصلي)، ويحدد مفهومها القانون الدولي وفقاً للالتزامات المبنية على حقوق الإنسان وحماية الأقليات، وقد نجد أحياناً أن أفراد الأقليات قد تتبنى مجموعات من الاتجاهات التي تميزهم عن الأفراد خارج الجماعة

---

[1] تيد روبرت جار، أقليات في خطر :230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، ط1 (القاهرة ، مكتبة مدبولي،1995)، ص360.

[2] إسراء محمود السيد، التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي، مصدر سبق ذكره.

[3] مجموعة مؤلفين ، المجتمع العراقي، حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، (بغداد، دار الفرات للنشر معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص252 .

وتعزلهم ذاتياً نحو الداخل وذلك نتيجة لإقصاء الأقلية عن مصادر السلطة والقوة وخضوعها للتميز والتفرقة من جانب باقي جماعات المجتمع([1]).

- **الفرق بين العرق والقبيلة:**

تعرف القبيلة على أنها بناء سياسي مستقل يقوم على فكرة الانتماء لجسد مشترك يعمل أفرادها في ظل حكومة واحدة تحكمهم وذلك بهدف تحقيق أهداف مشتركة توحدهم في حالات الحرب أو التعرض للتهديد تحت إدارة مركزية موحدة سواء عائلة أو عشيرة أو جماعة محلية، وتختلف الجماعات العرقية بهذا المعنى عن القبيلة التي تكاد تنعزل عن جيرانها ولا تميل إلي التوحد والتفاعل معهم([2]).

رابعاً: تصنيف الجماعات العرقية

هناك العديد من الأسس التي تصنف وفقاً لها الجماعات العرقية ويرجع ذلك إلي اختلاف الأسس التي يرتكز عليها الباحثون في التصنيف ، ويمثل ذلك في اتجاهين([3]).

- **الاتجاه الأول تصنيف الجماعات العرقية حسب مقوماتها الذاتية:**

- الجماعات السلالية. الجماعات اللغوية. الجماعات الدينية.

- **الاتجاه الثاني تصنيف الجماعات العرقية حسب موقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي:**

- جماعات عرقية مسيطرة: وهي التي تهمين على مقاليد السلطة.
- جماعات عرقية غير مسيطرة: وهي التي تكون بمنأى عن السلطة

المطلب الثاني: آليات إدارة المجتمع المتعدد عرقياً

يعتبر التعدد العرقي خطراً مهدداً للمجتمع إذا ما تبلورت هذه العرقيات في صورة أقطاب داخل المجتمع مما يؤدي إلى تفتت المجتمع وتشرذمه.

---

[1] إدابير أحمد، التعددية الأثنية والأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي، مصدر سبق ذكره، ص31.

[2] عبد الودود ولد الشيخ، محمد بابا ولد أشفغ (مترجم)، القبيلة والدولة في أفريقيا، ط1، (قطر، الدار العربية للعلوم،2013)، ص42.

[3] وفاء لطفي حسين عبد الواحد ، " التجربة الماليزية في ادارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية : دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والاكراد في العراق"، (القاهرة، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010م)، ص37 .

ولذا فإن القيادات السياسية تلعب دوراً مهماً في إدارة المجتمعات المتعددة عرقياً، لخلق جو من التفاعل والتعاون بين أطياف وعرقيات المجتمع المختلفة والتقليل من حدة الصراع بين العرقيات المختلفة في المجتمع ، وفيما يلي سوف نتناول بالشرح:

- أولاً آليات إدارة التعدد العرقي.
- ثانياً سياسات منع الخلافات والصراعات العرقية.

أولاً: آليات إدارة التعدد العرقي:

1- استراتيجية هيمنة الدولة:

وهي من أهم الآليات شيوعاً وانتشاراً في المجتمع الدولي على مر التاريخ، وتتمثل في اتخاذ الدولة كافة الإجراءات اللازمة التي تجعل من قيام الجماعات العرقية –بالنضال والصراع العلني العنيف– أمراً لا يمكن التفكير فيه .

وفي الواقع الفعلي فإن سيطرة الدولة لا تقتصر فقط على النظم الديكتاتورية المتسلطة، فنجد أيضاً أن هناك العديد من النظم الأخرى كالنظم الديمقراطية والليبرالية تمارس هذه الاستراتيجية في الهيمنة على التعددية في مجتمعاتهم([1]) .

2- استراتيجية الفيدرالية والكميونات العرقية[2]:

وتعتبر هذه الاستراتيجية أحد أهم الآليات لفض النزاعات سواء بين الجماعات وبعضها البعض، أو حتى بين الجماعات والسلطة المركزية نفسها، وذلك عن طريق الفيدرالية والكميونات العرقية

- الفيدرالية: هي توزيع للمهام والاختصاصات عن طريق تقسيم النطاق الإقليمي إلى ولايات أو مقاطعات، قد تكون متوافقة أو غير متوافقة مع الانقسامات العرقية، وكل ولاية يصبح لها قدر متماثل من السلطة([3]).

([1]) محمود ابو العنين، حق تقرير المصير دراسة مقارنة لقضيتي ارتيريا والصحراء الغربية، مصدر سبق ذكره ص38.

([2]) وذلك عن طريق تقسيم الحيز الاقليمي الى ولايات او مقاطعات قد تكون متوافقة مع الانقسامات العرقية، وكل ولاية يصبح لها قدر متماثل من السلطة يحكم نظام المجلسين "الحكومة المركزية، والوحدات الحكومية الصغرى"، ينظر: انور سيد كامل، التكوين الاثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة دراسات اوسطية العدد63، ص24.

([3]) محمود ابو العنين، حق تقرير المصير دراسة مقارنة لقضيتي ارتيريا والصحراء الغربية، مصدر سبق ذكره، ص38.

- الكميونات العرقية: هي تفويض السلطة على أساس قواعد إقليمية عرقية، لكل منها شكل مصغر من أشكال السيادة يسمح بقدر غير متساوي من العلاقات بين الكميونات المختلفة والحكومة المركزية([1]).

3- نظام ديموقراطي "تحت السيطرة:

لأن التكوين الطائفي والعرقي في ماليزيا كان شديد التعقيد والحساسية، فقد ارتأت القيادة السياسية أنها بحاجة إلى استقرار سياسي وأمني واجتماعي، وإلى توفير البيئة المناسبة للتمكن من تحقيق نمو اقتصادي تستفيد منه كافة شرائح المجتمع وإن بدرجات متفاوتة. وكانت القيادة تعلم أنها لن تحقق أهدافها إلا بشكل نسبي، ولن تحصل على الرضا التام من كل الأطراف أو من أي منها. ولذلك اعتقدت أنها لن تستطيع العمل الفعال المنتج إلا في أجواء تكون فيها واثقة من صلاحياتها، ومَحمية من المعارضين والخصوم. وقد تكرّست هذه الاتجاهات بعد أحداث 1969، حيث رأى تون عبد الرزاق الذي تولى رئاسة الوزراء سنة 1970، أنه لابد من تخفيف درجة الاحتقان العرقي، من خلال تخفيف المنافسة السياسية، فعمل على توسيع التحالف الحاكم، بحيث يضمن أغلبية ثلثين مريحة له في البرلمان. كما قوّى من صلاحيات السلطات المركزية، وقد تابع مهاتير بن محمد سياسة تقوية السلطات المركزية وتركيز الصلاحيات بيد رئيس الوزراء([2]).

ولم تتعرض ماليزيا إلى عدوى الانقلابات العسكرية التي انتشرت في العالم الثالث، واستطاعت السلطات المدنية أن تفرض سلطتها على القوات العسكرية، وأن تمنعها من ممارسة أي دور سياسي، وكان كل وزراء الدفاع في ماليزيا من المدنيين. وهذه من النجاحات التي تُحسب للنظام السياسي.

لذلك تعتبر أحدى أهم الآليات لإدارة الصراع العرقي سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة أو على المستويات الفرعية أو المحلية.

وتقوم الديمقراطية التوافقية على فكرة قبول التعددية العرقية مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة لكل الجماعات، والعمل على خلق مؤسسات سياسية واجتماعية لتلك الجماعات تتمتع بمزايا المساواة دون الحاجة للاستيعاب القهري([3]).

---

[1] نور الأسعد (مترجم)، تمهيد حول الفيدرالية، (بيروت المعهد الديمقراطي الوطني، 2005)، ص8.

[2] محسن صالح النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، على الرابط الالكتروني، تاريخ الدخول، 23،11م، يوم، studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/201262111235327448.htm،2019/9/91

[3] وفاء لطفي حسين عبد الواحد ، " التجربة الماليزية في ادارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص42.

- مكونات الديمقراطية التوافقية:
- حكومة ائتلافية موسعة تعمل على ضم الأحزاب السياسية التي تمثل جميع أطياف المجتمع.
- إعطاء حكم ذاتي للجماعات العرقية وفق قواعد معينة، لكي تعمل كل منها على إدارة شؤونها الخاصة.
- التمثيل النسبي للتوظيف والاتفاق يطبق من قبل مؤسسة الدولة.
- حق الأقليات في الاعتراض دستورياً.

ثانياً: سياسات منع الخلافات والصراعات العرقية:

- **الإبادة الجماعية:**

وهي عملية قتل منظمة لجماعات عرقية ما، أياً كان مفهومها، وقد نصت اتفاقية منع الإبادة الجماعية على أن الإبادة الجماعية تتمثل في أيٍّ من الأفعال التالية([1]):

- قتل أعضاء من الجماعة.
- إلحاق أذىً جسدياً أو روحياً خطيراً بأعضاء من الجماعة.
- إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

ونجد أن فكرة الإبادة الجماعية لا تفلح في تحقيق أهدافها وإزالة أسباب الصراع، بل على العكس فهي قد ترسخ أحياناً لانقسامات وصراعات جديدة بين الأجيال القادمة.

- **النقل الإجباري للسكان:**

ويقصد به: نقل جماعة عرقية كاملة من موطنها الأصلي إلى موطن أخر لتعيش فيه، وغالباً ما تعتبر هذه أداة إنهاء مؤقتة للصراع، فالشعوب دائماً لا تنسى موطنها الأصلي ولا تسمح ببقاء مستوطنين علية([2]) .

- **حق تقرير المصير:**

ويعتبر الحق في تقرير المصير من أكثر السياسات شيوعاً وانتشاراً، وتستخدم هذه الأداة من قبل الحكومات والدول للتهدئة وإزالة الخلافات والصراعات بين الدول المتعددة الأعراق ، وذلك عن طريق تقسيم الدولة متعددة الأعراق والسماح للجماعات بالانفصال ،حيث تكون قد وصلت إلي أقصى درجة من استحالة التعايش

---

[1]) محمد محمود عبد العال ، التعدد العرقي من التنازع الى التناغم : النموذج الماليزي والنموذج الأميركي،، مصدر سابق، ص 28.

[2]) المصدر نفسه، ص 29.

معاً في نطاق دولة واحدة، ويعني حق تقرير المصير :حق الجماعات في تقرير وصفها السياسي داخلياً وخارجياً، وكذلك متابعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي بحرية تامة دون تدخل خارجي أو إكراه من جانب أي قوة أو جماعة أخرى([1]).

المبحث الثاني: التعددية العرقية والحياة السياسية في المجتمع الماليزي

تمتعت ماليزيا منذ أن استقلت عام 1957م بحالة من الاستقرار والاستقلال السياسي والتوافق والتعايش السلمي بين جميع أطياف المجتمع المختلفة.

فقد استطاع المجتمع الماليزي على الرغم من التعدد العرقي والتباين والاختلاف الكبير بين التكوينات السكانية الماليزية أن يستوعب هذه الاختلافات ويطوعها لتجعل ماليزيا في مقدمة الدول الإسلامية، بل ومن أكثر دول العالم الثالث تقدماً.

ونحاول في هذا المبحث إن تستعرض المراحل التاريخية المختلفة لتكوين المجتمع الماليزي. و التكوينات السكانية والدينية المختلفة التي تكون المجتمع الماليزي. وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الاول: المراحل التاريخية المختلفة لتكوين المجتمع الماليزي.

المطلب الثاني: التكوينات السكانية والدينية المكونة للمجتمع الماليزي.

المطلب الأول: المراحل التاريخية المختلفة لتكوين المجتمع الماليزي:

كان الاوربيين يبحثون عن طرق أخرى ليتمكنوا من الوصول إلى أسواق الشرق الأقصى والهند لانهم كانوا ممنوعين من الإرساء في موانئ الشرق الأوسط في بدايات القرن السادس عشر ، حيث ان السفن التجارية غير المسلمة كانت تمنع من الارساء في هذه المنطقة ذلك الوقت([2]). وفي عام 1511م قام الأسطول البرتغالي بالإغارة على مدينة مالاكا وتمكن من السيطرة عليها، وقام ببناء حصن منيع وأسماه "حصن الفورموسا" ، وفي عام 1641م تمكن الدنماركيون من السيطرة على مالاكا وبذلك تمكنوا من السيطرة على

---

[1]) محمود ابو العنين ، حق تقرير المصير دراسة مقارنة لقضيتي ارتيريا والصحراء الغربية ، مصدر سبق ذكره، ص25.

[2]) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15(أ)من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 1/5 "ماليزيا"، الدورة الرابعة ،جنيف ،2-13 فبراير 2009،ص2.

خطوط التجارة ، وفي عام 1795م قام الدنماركيون بتسليم مالاكا إلى بريطانيا ، وقد استطاع البريطانيون 1874م بذلك أن يحكموا سيطرتهم على موارد شبة الجزيرة المالاوية ، واستمروا كذلك حتى غزا اليابانيون الملايو عام 1942وأجبروا البريطانيون على الاستسلام([1]) . وعندما تم الغزو الياباني أغلق اليابانيون كثيراً من المدارس لاستعمالها لإقامة جيوشهم ونتج عن ذلك نقص في عدد المدارس بسبب ظروف الحرب وما أصاب البلاد من تدهور في أحوالها الاقتصادية .أدى ذلك بالتعليم إلى الاضمحلال والتدهور وعندما استقر اليابانيون في البلاد بدأوا في تنفيذ سياستهم التعليمية التي تستهدف تثبيت نفوذهم ونشر ثقافاتهم فأحلوا اللغة اليابانية محل اللغة الإنجليزية في معظم المدارس وأعطوا اهتماماً خاصاً في مناهج الدراسة بالتربية الرياضية واللياقة البدنية وأدخلوا في المناهج الأناشيد والأغاني القومية اليابانية ، وأعطوا اهتماماً بالتعليم في المرحلة الأولى وأغلقوا المدارس الثانوية الصينية والإنجليزية ، إلا أن الفترة التي قضاها الاستعمار الياباني كانت قصيرة ولم تمكنهم من نشر سياستهم الاستعمارية والتعليمية([2]). وقد استطاع شعب المالايا أن يحصل على استقلاله بعد الحرب العالمية الثانية 1945م ، وظهرت الحركات الاستقلالية التي كانت تطالب باستقلال المالايا، وكانت تحت قيادة "تنك عبد الرحمن"، وأمام هذه المطالب فقد استجابت لهم بريطانيا ومنحت المالايا – التي عرفت فيما بعد بماليزيا– استقلالها عام 1957م([3]).

وفي عام 1961م نشأت ماليزيا، بعدما استطاع "تنك عبد الرحمن" ضم سنغافورة وساباه وسروالك إلى الفيدرالية مع المالايا، وأصبح "تنك عبدالرحمن" هو أول رئيس وزراء في ماليزيا، ولكن في عام 1965م انسحبت سنغافورة من هذه الفيدرالية ،وبذلك أصبحت ماليزيا تتكون من خليط من الأعراق والأديان المختلفة، وأصبح الملايو هم الأغلبية ومن هنا استطاعوا السيطرة على الدولة وأصبح الدين الإسلامي هو الدين الرسمي، ولغة الملايو هي اللغة الرسمية ([4])

المطلب الثاني: التكوينات السكانية والدينية المكونة للمجتمع الماليزي.

([1]) محمد محمود عبد العال، التعدد العرقي من التنازع الى التناغم، مصدر سابق، ص36.

([2]) التعليم الماليزي تجربة ثرية، على الرابط الالكتروني:تاريخ الدخول، س:16،2م، يوم 2019/9/20
http://alialzubidy.blogspot.com/2014/11/blog-post_44.html

([3]) محمد سيف الدين فهمي، المنهج في التربية المقارنة، ط1(القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية 1985م)، ص497 .

([4]) محمد محمود عبد العال ، التعدد العرقي من التنازع الى التناغم : النموذج الماليزي والنموذج الأميركي، مصدر سابق، 37.

أولا: خريطة التكوين العرقي للمجتمع الماليزي([1])

ينقسم سكان المجتمع الماليزي الي فئتين عريضتين هما:

1- السكان الأصليين للبلاد جماعات البوميبوترا: ويمثلون النسبة المئوية الأكبر من مجموع السكان، وهم يمثلون العمود الفقري للتعدد الثقافي، وتضم 3 مجموعات عرقية وهي الاورانج أصلى، المالاي، جماعات بوميبوترا أخري

- الاورانج آصلي: هي عبارة عن جماعات صغيرة العدد، لا يتجاوز عدد افرادها 63 ألفا، يتوزعون ثقافيا ولغويا بين 19 جماعة أثنية.
- المالاي: تمثل أكبر الجماعات العرقية، وتوجد جماعات اخري استقرت في شبه جزيرة المالاي منذ منتصف القرن التاسع عشر مثل (الجاوين، البويانين، البوجين، الاتشينيين، المينانج كابو، المادوريين، السوندانيين، البنجاريين (ولكل جماعة منهم لهجتها ولغتها الخاصة بها.
- جماعات بوميبوترا: مثل الكادازان، المورت، الباجور وغيرها من الجماعات الاثنية.

2- السكان غير الأصليين للبلاد: تتكون هذه الجماعات بالأساس من الصينيون الماليزيون، والهنود الماليزيون، وغالبا ما ينتشرون في الغرب من ماليزيا.

- الصينيون الماليزيون: هم ثانى اكبر الجماعات العرقية في البلاد من حيث الحجم بعد المالاي، وأول الجماعات العرقية بعد البوميبوترا، يقدر عددهم بنسبة 26% وفق تقديرات 2008، جاءوا منذ البداية هربا من الفقر والمجاعات والكوارث الطبيعية التي انتابت الصين آنذاك لذلك فقد خلقت هذه الأوضاع الاقتصادية للصينين وعيا فيما بينهم انه لابد من حماية مصالحهم وباعتبارهم غرباء عن ارض المالايو فقد كانت لديهم قدرة فائقة علي التنظيم والتماسك فيما بينهم

على عكس المالايو الذين كانوا يعيشون في جماعات ريفية وعليه. ومما يذكر في هذا الخصوص ان العلاقات بين المالايو والصينين كانت على العكس تماما بين المالايو والهنود ليس بسبب ان الهنود يمثلون النسبة الأقل 10% من عدد السكان ولكنهم مثل المالايو يحتلون قاع السلم الاقتصادي.

---

[1] (وفاء لطفي حسين عبد الواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 29.

- الهنود الماليزيون: يمثل الهنود الجماعات العرقية الثالثة، والجماعة العرقية الثانية من الجماعات غير الوميبومترا، هم أصغر المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث بحيث يشكل الماليزيون الهنود حوالي 10 ٪ من السكان، ومعظمهم ينحدرون من هنود الجنوب الناطقين باللغة التاميلية والذين هاجروا إلى البلاد خلال الحكم الاستعماري البريطاني أملاً في الهروب من النظام الطبقي الهندي وبناء حياة أفضل في ماليزيا.
- الاوراسيون: ترجع اصولهم الي الأوروبيين ممن قدموا الي شبه جزيرة المالاي منذ القرن التاسع عشر ويتركزون في ولاية ملقا، ويبلغ عددهم 29 ابلفا، يتحدثون باللغة البرتغالية "البابيا كريستانج"

ماليزيا هو الاسم الذي نشأ عن اتحاد ملايا مع كل من صباح وسراواك وسنغافورة عام 1963، تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا. وتبلغ مساحتها 330 ألف كلومتر مربع، ومناخها استوائي دائم الأمطار والحرارة على مدار السنة، وتغطي الغابات والأدغال نحو 68% من مساحتها الكلية. وتتمتع بثروات طبيعية من القصدير والنفط والغاز والأخشاب والنحاس والبوكسايت([1]).

تتميز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها، غير أن هناك ثلاث فئات عِرقية كبيرة، هي الملايو والصينيون والهنود. وعندما استقلت سنة 1957، كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو يشير إلى أن الملايو حوالي 50% من السكان، بينما يشكِّل الصينيون 37%، والهنود 12 %وقد رفع انضمام ولايتي صباح وسروك إلى الاتحاد الماليزي سنة 1963 إلى حدٍّ ما من نسبة الملايو، كما زادت نسبتهم مع الزمن بسبب ارتفاع نسبة التكاثر مقارنة بغيرهم.

بلغ عدد سكان ماليزيا سنة 2007 حوالي 27 مليونًا و170 ألفًا، ويقع 23،2% من الشعب الماليزي في الفئة العمرية 14 عاما فأقل، بينما يقع 62,9% في الفئة العمرية 15–64عاما، وهو يعبر عن توزيع متوسط للاعمار ويبلغ المعد السنوي للزيادة السنوية1.76%([2]). وتشير الإحصائيات إلى أن عدد من يحملون الجنسية الماليزية قد بلغ 26 مليونًا؛ حيث بلغت نسبة ما يُعرَف بأبناء البلد Bumiputra من بينهم 67.4% (وأغلبيتهم الساحقة من الملايو)، بينما بلغت نسبة الصينيين 24.6%، والهنود 7.3%، والآخرين

([1]) محسن محمد صالح، النهوض الماليزي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، دراسات استراتيجية، تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد136، 2008، ص8–9.

([2]) المصدر نفسه، ص12–13.

0.8%؛ أما المقيمون من غير الماليزيين فيبلغ عددهم 2.321 مليونين وثلاثمائة وواحد وعشرين ألفًا أي بنسبة 8.2% من العدد الكلي للسكان([1]).

الملايو هي أكبر المجموعات العِرقية وأكثرها تجانسًا، فكلهم مسلمون، وكلهم يتحدثون اللغة الملايوية أو الماليزي .Bahasa Malaysia. ويشكّل الصينيون ثاني أكبر المجموعات العرقية في ماليزيا، ويتميز الصينيون بالنشاط والقدرة على التنظيم والعمل المتواصل، ويتركزون في المدن. وقد أسهمت قوة العلاقات الداخلية الاجتماعية بين الصينيين ودعمهم لبعضهم بعضًا، والجمعيات السرية الناشطة في أوساطهم، في تحسين أوضاعهم المادية وفي سيطرتهم على معظم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وعلى العديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ومناجم القصدير... وغيرها. أما الهنود فمعظمهم من التاميل Tamil الذين قدموا من جنوب الهند ([2]).

هناك قدر كبير من الوئام بين الاعراق الثلاثة المكونة للشعب الماليزي وهي الملايو(ويدينون بالديانة الاسلامية)، والصينيون(ويدينون بالبوذية)، والهنود(ومعظمهم من الهندوس)، ويرافق ذلك تسامح اجتماعي وديني، فالجميع يحترمون دستور البلاد الذي يؤكد ان الاسلام هو الدين الرسمي للدولة، وان الوحدة الوطنية والاهداف القومية هي التي تجمع بين فئات الشعب المختلفة في تعاون وانسجام وقد اسس هذا التسامح والوئام ارضية صلبة للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وقد ساهمت الدولة بنصيب وافر في ترسيخ دعائم هذا التسامح فقد شهدت البلاد احداثا دامية في عام 1969 بين الملايو المسلمين والصينين البوذيين ولكنها كانت درسا مفيدا افضى الى احترام السلطة ووضع بنود الدستور الدائم واحترامها وقامت الدولة بتأييد كافة الاجراءات التي رسخت استقرار الاوضاع بحيث صارت السلطة السياسية للملايو مع فتح باب المشاركة الاقتصادية للجميع والمساواة امام القانون مع وجود تميز محدود تم باتفاق الجميع لصالح الملايو، وحافظت الدولة على هذه الروح الايجابية في المجتمع عبر وسائل غير محبوبة ولكنها ضرورية مثل (قانون الامن الداخلي) الذي يعتبر وفق وجهة النظر الغربية عملا غير ديمقراطي الا انه شكل حاجزا امام ممارسات العنف التي تستهدف المجتمع ككل مثل ما حدث في عام 1969([3]).

([1]) المصدر نفسه، ص10.

([2]) محسن صالح النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، على الرابط الالكتروني: تاريخ الدخول، س: 4،45م، يوم2019/9/20 studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/201262111235327448.html

([3]) سعد علي حين التميمي، تجربة التنمية الماليزية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2004، ص199

المبحث الثالث: دور السياسة التعليمية الماليزية في ادارة التنوع

يهدف التعليم في ماليزيا بشكل عام الى اعداد المواطنين بصورة اكثر ديناميكية وانتاجية وانسانية لمواجهة تحديات العصر، كما يهدف الى اعداد الافراد عقليا وروحيا وعاطفيا وجسميا واعدادا قائما على الايمان بالله وطاعته لذلك فهو بدأ بدخول الاسلام اذ كان وسيلة لمعرفة مبادئ الدين, وطول السنين المتتابعة كان التعليم في ماليزيا يعاني الكثير من الاهمال([1])، وتوالت التأثيرات عليه من قبل البريطانيين أثناء احتلال البلاد وادخالهم للهنود والصينيين بأعداد كبيره فهم يعتزون كثيرا بثقافتهم ودينهم، الى أن جاء الاستقلال من الاحتلال البريطاني اذ بدأت الحكومة بوضع سياسات لبناء منظومة التعليم, وكانت توصيات رزاق– رئيس لجنه أسست قبل الاستقلال بسنه للبحث في مشاكل التعليم–أساس تطوير التعليم بعد الاستقلال, وبما ان الانسان هو حجر الزاوية في اية عملية تنمية، اذا تأتي تنمية قدرات هذا الانسان في المقام الاول لأحداث هذه التنمية الشاملة والوسيلة الاساسية في ذلك التعليم حيث ان التعليم قوة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي المدخل الطبيعي لبناء الانسان وقد اصبحت تنمية رأس المال البشري جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار ان الانسان غاية هذه التنمية ووسيلتها في الوقت ذاته، ولذلك لجأت اليه الدول كافة النامية منها التي تريد تحقيق التنمية والمتقدمة التي تريد مزيدا من النمو والرقي، ونتيجة لتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم باعتباره مدخلا من اهم المداخل الحقيقية للتنمية، فقد اصبح الحديث يدور عن اقتصاديات التنمية واجتماعياتها والتخطيط التربوي والتعليم كعامل من عوامل الانتاج([2]).

ولذلك لم يعد هدف التعليم قاصرا على تحقيق حاجات الافراد ومطالبهم الشخصية في حاضرهم ومستقبلهم بل ارتبط هذا الهدف كذلك ارتباطا مباشرا بحاجات المجتمع ومطالبه المختلفة في حاضره ومستقبله وفضلا عن الاهداف غير الاقتصادية التي يحققها التعليم في حياة الافراد وفي حياة المجتمعات كالأهداف القومية والانسانية معا فان التعليم اصبح عملية استثمار اقتصادي في الموارد البشرية وهذا مجال مهم من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن اجمال اثر التعليم على التنمية الاقتصادية في النقاط الاتية([3]):

---

[1] محمد سيف الدين فهمي، المنهج في التربية المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص489.

[2] موقع وزارة التعليم العالي الماليزية، على الرابط الالكتروني: https://www.mhe-krg.org/ar/node/2169

[3] سعد علي حين التميمي، تجربة التنمية الماليزية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2004، ص210-211.

1- ان ارتفاع مستوى المعرفة لدى العنصر البشري يؤدي الى الزيادة الانتاجية ومن ثم تحقيق وفورات او فوائض تسمح بزيادة معدل التنمية الاقتصادية.
2- الشخص المتعلم قادر على الاسهام في القضاء على التخلف الاقتصادي بصورة ايجابية.
3- انتشار التعليم الفني يساعد على توفير العمالة المدربة من الاداريين والفنيين اللازمين لعملية التنمية بصة عامة والتصنيع بصفة خاصة.
4- انتشار التعليم يرفع من المستوى الصحي بصفة عامة وهذا الامر بدوره يرفع من قدرة العامل وانتاجيته، ومن ثم زيادة الدخل القومي ونصيب الفرد منه.
5- الحد من التضخم السكاني واثاره السلبية.

بعد الادراك بمدى اهتمام ماليزيا بالتعليم فلا بد من الوقوف امام سياستها التعليمية بما ان اكثر من نصف سكانها هم في سن 24 فاقل فلابد من وضع سياسة للتعليم في منته الدقة والنباهة حتى تستفيد من هذه الثروة البشرية،

وهؤلاء هم براعم الامل التي ستجني بثمارها شريطة حسن الرعاية ورونق التنظيم وفي الحقيقة ان سياسة التعليم في ماليزيا تنطلق من عدة نقاط منها توجهت في مسيرتها للوصول الى اهدافها السامية وابرز هذه النقاط للانطلاقات هي رؤية 2020.

رؤية 2020: فهذه الرؤية كانت بداية انطلاقها في عام 1996 حين كانت ماليزيا تحت قيادة رئيس الوزراء محاضير محمد.

وهي الخطة التي تقوم على انه بحلول عام 2020 يكون مستوى المعيشة للمواطن الماليزي موازيا تماما لمثيله في الدول المتقدمة، وان تصبح ماليزيا متقدمة، وان تثبت الهوية الوطنية للامة الماليزية وفق مفهوم المجتمع المدني الراسخ.

وهذه الخطة المتطلعة للمستقبل هي من علامات جدية حكومة ماليزيا في تقديم المزيد من التقدم والرخاء والاستقرار لشعبها، وهي تبث في نفوس الماليزيين خاصة من القياديين حسن التخطيط ودقة الجدولة حتى لا تكون مجرد شعار رنان.

لا شك ان سبيل الوصول الى مقصدها المرجو عبارة عن سلسلة التحديات التي لا بد من تخطيها، وقد وضع المسئولون بالخطة امامهم تسعة تحديات استراتيجية([1]):

1- تكوين الشعب الماليزي المتحد بغض النظر عن اصولهم العرقية او الديانات، فالشعب الماليزي لا بد ان يكون يدا واحدة سواء في بناء الوطن او في مواجهة الصعوبات، وهذه التالف فقط سيتحقق اذا وجد التفاهم والاحترام المتبادل بينهم.
2- خلق مجتمع يتمتع بروح الاستقلال من الناحية النفسية، بمعنى انه مجتمع يحظى بحرية الفكر والتصرف والتعبير، ولا يحس ان اية جهة من الجهات سواء من الداخل او من الخارج يفرض رايها او قرارها عليه، ولأي فرد من الافراد له الحق بالتمتع بحريته الشخصية ما دامت هذه الحرية لا تؤذي الاخرين.
3- تبني مجتمع ديمقراطي ناضج وتطويره، فمن سمات الدول المتقدمة هي علو صوت الديمقراطية على اي نفوذ او قوة، ولن ترتقي الديمقراطية الى مستوى النضوج الا بالمعرفة والادراك والحس بحرية التعبير ووعي كل مواطن بما له وما عليها، والا ستكون الديمقراطية مجرد عبث واضحوكة.
4- تكوين مجتمع يتحلى بالأخلاق والقيم كليا، بمعنى ان اي فرد من افراد المجتمع يتخذ من كل تعاليم الاخلاق والقيم التي تربى عليها في كل الامور وجوانب حياته، ولا يتخذ البعض منها دون الاخر فكل الديانات تحث على مكارم الاخلاق ومحاسن القيم.
5- تعزيز مفهوم الليبرالية في المجتمع الماليزي، ونشر التسامح بين الماليزيين باختلاف اعراقهم واديانهم، وضمان ممارسة الشعائر الدينية وعاداتهم وثقافاتهم بكل حرية، مع التاكيد على انهم ينتمون لوطن وامة واحدة([2]).
6- اقامة مجتمع متقدم علميا واجتماعيا وان يكون مجتمعا مبتكرا متطلعا للامام.
7- رعاية الثقافة والنظام الاجتماعي في المجتمع وتقديم المجتمع على الذات بما يحقق مصلحة الشعب ككل.
8- اقامة مجتمع مزدهر ينافس الدول الاقتصادية بديناميكية قوية ومرنة من خلال تطوير الزراعة وازدهارها.

---

[1] هدى ميتكيس، ماليزيا وجنوب شرق اسيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009، ص 177-178.

[2] بوريب خديجة، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، يومي3و04ديسمبر 2012، ص281.

9- ضمان قيام مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والتي فيها شراكة كاملة نحو التقدم الاقتصادي.

ومن الأمور البديهية أن كل دولة تطمح إلى التطوير النوعي في نظامها التعليمي والتميز في أداء الأعمال، ولقد ساهمت العديد من العوامل في التطوير النوعي للتعليم العام الماليزي، نذكر منها الآتي:

أولًا: العامل الثقافي:

فالمجتمع الماليزي مجتمع متعدد الثقافات ومتعدد الأعراق والأجناس، وهذه الثقافة المتنوعة والديانات المختلفة تلعب دورًا مهما في تحسين النظام التعليمي في البلاد، من عدة جوانب نلخصها فيما يلي:

- منظومة القيم الثقافية السائدة

اصبح من المعروف لمن يتطرق الى معرفة وضع مجال التعليم في ماليزيا الوصول الى مسمعه من اول وهلة العبارة "نظام التعليم الوطني" الذي يعتبر الواجهة الامامية قبل الدخول في رحابه وهذه الواجهة تفرض نفسها في الساحة لاصرار السلك التعليمي على ايجاد البيئة والطباع التعليمية التي تناسب اوضاع البلد واحتياجاته، لذلك فقد أسهمت منظومة القيم الثقافية التي تدين بها المجتمعات الآسيوية دورًا محوريًا في نهضة هذه المجتمعات لأنها ببساطة تولي اهتمامًا شديدًا لقيمتي العلم والعمل، فالطفل الآسيوي يغرس فيه منذ نعومة أظفاره مبدأ أن التعليم والتفوق فيه ثم العمل والإتقان فيه هما واجبان مقدسان تجاه الرب والوطن والمجتمع والأسرة، بمعنى أن أي تهاون فيهما هو بمنزلة الخيانة العظمى التي تلحق العار بصاحبها إلى الأبد فلا يستحق معها سوى الازدراء والاحتقار، وهكذا فإن العلم والعمل في الثقافة الآسيوية ليسا وسيلتين للحصول على المادة، وبالتالي الرفاهية الشخصية أو توفير متطلبات الحياة مثلما هو الحال في مجتمعات الشرق الأوسط بقدر ما هو واجب له قدسيته الخاصة([1]).

([1]) حسن بصري، هدى ميتكيس، ماليزيا من منظور عالمي، برنامج الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009، ص15-16.

استطاعت الحكومة الماليزية أن تحتوي التنوع العرقي والديني في المجتمع الماليزي ، وأن تحقق التوازن بين حماية حقوق المسلمين وحماية حقوق غير المسلمين في المجتمع ، فمن المعلوم أن الغالبية العظمى في المجتمع الماليزي يدينون بالدين الإسلامي ، في حين يدين غالبية الهنود بالهندوسية والصينيين بالكونفوشية ، ويتمسك كل طرف بمعتقداته الدينية ويعتبرها أسلوباً للتعايش أكثر من كونها معتقدات دينية ، ولذلك فقد وضعت الحكومة لغة المالاي كلغة قومية ، ولكنها لم تقف أمام استمرار اللغات واللهجات غير الملايوية في البلاد ، ومن مظاهر ذلك أنها سمحت باستمرار المدارس الصينية والتأميلية ، ووجود صحف هندية وصينية ، وغير ذلك من المظاهر الأخرى([1]).

ومن بين القيم الآسيوية التي لا بد من التوقف عندها، قيمة التسامح مع الآخر المشترك في الوطن والمختلف في العرق أو الدين، وقد لعبت هذه القيمة عاملًا مهمًا في دول مثل ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا كمجتمعات يسودها التعايش والتعاون ما بين إثنياتها ودياناتها المختلفة، فهي ليست مجتمعات مشغولة بالإقصاء والعنف والأفكار العنصرية على حساب الانشغال بالبناء والتنمية والنهضة. وهناك قيمتا تقديس الأسرة واحترام الكبير وتقديره اللتان تفرعت عنهما ظاهرتان هما: ارتباط الفرد الآسيوي بالمنشأة التي يعمل بها، وتعامله معها على أنها أسرة ثانية له، يجب الإخلاص لها والتفاني في خدمتها والتضحية من أجلها، مما يؤسس لاحترام المواطن الآسيوي للدولة وقوانينها، وإنْ اختلف مع الحكومة أو الحزب الحاكم، على اعتبار أن الدولة حامية لأمنه وراعية لمصالحه وممثلة لهويته الوطنية([2]).

- حسن استثمار الموارد وتوظيفها

من السمات الاساسية في المجتمع الماليزي اسلوب الحياة البسيطة مع منهج عدم الاسراف في المعيشة ولهذا العامل صلة وثيقة بالقيم الثقافية الآسيوية لأن مبعثها هو البساطة وعدم الإسراف، اللذان يؤديان تلقائيًا إلى زيادة معدلات الادخار. والادخار كما نعلم هو من العوامل المهمة في التنمية الاقتصادية، وهو نتيجة لشيوع مبادئ البساطة والتقشف وعدم الإسراف والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة([3]).

- التركيز على التعليم والبحث العلمي

---

[1]) محمد محمود عبد العال ، التعدد العرقي من التنازع الى التناغم : النموذج الماليزي والنموذج الأميركي، مصدر سبق ذكره، ص76.

[2]) محسن محمد صالح، النهوض الماليزي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص20-21.

[3]) سعد علي حين التميمي، تجربة التنمية الماليزية، مصدر سبق ذكره، ص198.

التعليم في ماليزيا هو الجهد المستمر لأجل مواصلة تطوير امكانيات الافراد بطريقة شاملة ومتكاملة، ويكون نتاجه افرادا متوازنين ومتسقين فكريا وروحيا وجسديا وعاطفيا بناء على ايمان راسخ بالله وانتماء للوطن، ويعتبر هذا الجانب هو الأهم من بين الجوانب المفسرة للنهضة الآسيوية، إذ لا خلاف على أن التعليم والاستثمار فيه هو أحد العناصر الحاسمة في تحديد مستقبل أي مجتمع، فمن دون وجود مؤسسات تربوية راقية ونظام تعليمي متطور ومتجدد بحسب حاجات المجتمع، لا يمكن ظهور كوادر قادرة على تنفيذ برامج التنمية بكفاءة وبالتالي لا يمكن للأمة أن تصعد سلالم الرقي وتنافس غيرها. وتقوم فلسفة التعليم الآسيوية على استثمار منظومة القيم الثقافية السائدة في التعليم والتنمية البشرية، مع تركيز شديد على المعلم، وتنقية المناهج وتطويرها من وقت إلى آخر، والمواءمة الدقيقة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات المرحلة، وتشجيع القطاع الخاص على استثمار جزء من أرباحه وموارده في التعليم والتدريب وإعادة القوى العاملة المتخرجة إلى المدارس من وقت إلى آخر لتحديث معارفها والتزود بما استجد عالميًا في حقول تخصصاتها([1]).

ثانيًا: العامل الاجتماعي:

قبل الاستقلال كان نظام التعليم متمشيا مع السياسة الاستعمارية "فرق تسد" ومن هنا غابت الوحدة في التعليم الرسمي، وتنوعت مناهج واساليب التعليم بتنوع الثقافات التي ينتمي اليها التلاميذ بين الملايوية، والتاميلية، والصينية([2]). كان المجتمع الماليزي أثناء فترة الاحتلال مزيجًا من عناصر مختلفة وأجناس متباينة وكان المستعمر هو المتربع على قمة الهرم الاجتماعي، بينما الفلاحون والعمال الذين يمثلون القاعدة العريضة من المواطنين يعيشون حياة الفقر باستثناء عدد قليل جدًا من التجار، أما طبقة المواطنين فكانوا لا يتولون إلا المناصب الدنيا لأن الوظائف العليا كانت قاصرة على الإنجليز في ظل هذا الوضع الاجتماعي الاستعماري والسيطرة على البلاد، جاء الاستقلال ليفتح باب الوظائف العليا أمام الجميع فيخلق نوعًا من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع سواء في فرص الالتحاق بالتعليم أو الترقي للوظائف العليا، وقد أثر التحول الاجتماعي في ماليزيا على الحاجات الاجتماعية للتعليم النوعي بين الجماعات العرقية أي المالاوية التي في معظمها صينيون وهنود، وقد شهدت السياسة التعليمية اهتماما متزايدا من قبل الحكومات الماليزية المتعاقبة، وهو ما ترجم في انشاء العديد من المؤسسات التعليمية والبحثية، وتطوير المناهج وفقا لاهداف الدولة القومية، وتطوير الهيكل التنظيمي للتعليم، والاهتمام بتقوية، العملية التعليمية، واحلال القوانين الجديدة،

---

[1]) هدى ميتكيس، ماليزيا وجنوب شرق اسيا، برنامج الدراسات الماليزية، مرجع سبق ذكره ، ص179.

[2]) نوال عبد المنعم بيومي، التجربة الماليزية، وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الاسلامي، ط1، (جمهورية مصر العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2001)، ص72.

التي تتفق مع المتطلبات العالمية محل القوانين القديمة، حيث إن حاجات التغيير في المجتمع أثرت على التطور النوعي للتعليم لتلبية التحديات التي يواجهها المجتمع الماليزي الحديث، وضرورة المحافظة على تطور اجتماعي لكل من المناطق الريفية والمدنية في ماليزيا وتحقيق تقدم فيها ، ومن ذلك ما يلي([1]):

– تنوع التعليم الابتدائي في ماليزيا نتيجة لتنوع الأعراق فيها، هذا التنوع العرقي جعل الحكومة تفكر في صناعة تعليم متميز يتوافق مع هذه الأعراق المتنوعة ويلبي حاجاتها مع تعزيز القيم الوطنية والحث عليها.

– نص قانون التعليم على توحيد المناهج الدراسية لكافة المدارس في ظل التعددية، وركزت على بناء الشخصية الوطنية الماليزية مهما تعددت واختلفت الأعراق، فأصبح كل فرد في المجتمع الماليزي هو ماليزيا بذاتها دون النظر إلى أصوله العرقية.

ثالثًا: العامل السياسي:

القيادة العقلانية والإرادة السياسية للحكومة الماليزية التي امتازت بالحكمة والتسامح والتعايش، يقدمون مصلحة الشعب على كل المصالح والاعتبارات الاخرى، مما اكسبهم ثقة الشعب ونيل طاعته، وهو ما اثر بشكل مهم على نجاح التطوير النوعي التعليمي في ماليزيا. ويقدم جهاز الحكم اهتمامًا متواصلاً لقطاع التعليم، مما أعطى دعمًا جيدًا للقطاع، ووضع إطارًا لتطور متواصل للتعليم في البلاد ومن ملامح التأثير السياسي ما يلي([2]):

– التأثير الإنجليزي الاستعماري، وإعداد فئات من المواطنين تدين بالولاء لهم ففتحوا الكثير من المدارس وشجعوا الناس على الالتحاق بها، وجعلوا من يلتحق بها يتولى أعلى المناصب في الدولة.

– التأثير الصيني، فعندما زاد عدد الصينيين في البلاد، أخذوا يفتحون المدارس الخاصة لتعليم وتربية أبنائهم ونشر ثقافتهم وكانت لغة التعليم الصينية وكان من ضمن مناهجهم اللغة الإنجليزية.

– تأثير الهنود المهاجرين إلى الملايو، فقد قاموا بفتح مدارس خاصة بهم، وذلك لتعليم أبنائهم مبادئ القراءة والكتابة والحساب وكانت الحكومة تشرف على هذه المدارس.

([1]) المصدر نفسه، ص73.

([2]) عبد الحميد محمد علي زرؤم، اثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها، الجامعة الاسلامية العالمية الماليزية، ماليزيا، مجلة الاسلام في اسيا، المجلد 10، العدد2، ديسمبر، 2013م، ص49.

– وجود الاستعمار الإنجليزي مرة أخرى، فكان له أثر كبير في تطور التعليم في ماليزيا وظهرت مشروعات عديدة للإصلاح التعليمي في ماليزيا.

رابعًا: العامل الاقتصادي:

اهتم النموذج التنموي الماليزي بالتعليم وهو ما لوحظ في الارتفاع الملموس في نسبة المتعلمين التي وصلت عام 2001الى 93،9% وذلك من خلال تخصيص حصة كبيرة من موازنة الدولة لهذا القطاع بحيث وصلت هذه الحصة الى حوالي 20% اي ما يعادل 5،7 من موازنة الدولة، وقد حددت ماليزيا سنة 2020م موعدًا لتصبح دولة متقدمة وبدأت بالفعل في هذا ويتحقق حاليًا معدل تقدم سنوي ضخم وبدأت البلاد تشجع بعض الصناعات لتصبح الركيزة الأساسية للاقتصاد الماليزي([1]).

الخاتمة

يعتبر النظام السياسي الماليزي نموذجا رائداً في توفير آلية مناسبة تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية في ماليزيا، كما تتعامل بواقعية مع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي. حيث استطاعت القيادة السياسية الماليزية أن تقفز قفزات سريعة ومتلاحقة لتتخطى كافة المشاكل العرقية على كافة الأصعدة (السياسية، والاقتصادية، والتنموية)، في وقت كانت معظم دول العالم عاجزة عن احتواء الاختلافات العرقية بها؛ والتي كانت تهدد بانقسامات داخلية وتناحرات عرقية قد تصل في بعض الأحيان إلى حروب أهلية، وتمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم الذي أدار الاختلاف بالكثير من المهارة، واستفاد من التنوع باعتباره حالة إغناء وإثراء، وليس حالة تضاد وصراع. لم يكن نظامهم مثاليا بالضرورة ولكنه كان ناجحا بما يكفي لتجنيب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية، وتحقيق نسب تنموية واقتصادية عالية. ويمثل هذا النموذج حالة التعامل الواقعي مع التعقيدات والمتغيرات، دون الجنوح إلى المثالية، وهي حالة تجدر دراستها والاستفادة من معطياتها، من خلال الاستفادة من الملاحظات التالية:

1– الاعتراف بأن التعدد العرقي كما هو الحال في ماليزيا يمثل حالة اثراء واغناء، وليس حالة تضاد وصراع، وهو عامل قوة يدفع البلاد نحو التقدم.

([1]) هدى ميتكيس، ماليزيا والعولمة، برنامج الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010، ص34.

2- الاستفادة من الدور الذي لعبته القيادات الماليزية الرشيدة في تنمية الدولة ، فعلى الرغم من انتماء مهاتير محمد إلى المالاويين وحرصه على الارتقاء بهم حتى يتساووا مع العرقيات الأخرى إلا أنه أتاح لكافة العرقيات الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على قدم المساواة.

3- قدرة كافة العرقيات على التعايش تحت مظلة الإسلام، حيث يعتبر الإسلام المكون الثقافي والحضاري لغالبية الماليزيين.

4- العمل على صياغة دستور توافقي يكفل لعرقيات المجتمع وأطيافه المختلفة التعايش السلمي دون تمييز بين فئة وأخرى.

5- العمل على ضمان الحقوق والحريات الأساسية لكافة أطياف المجتمع بما فيها الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق عدالة اجتماعية لكافة العرقيات على قدم المساواة دونما إخلال بحقوق ومصالح الأقليات العرقية.

6- محاولة إيجاد رؤى تنموية توافقية ، تعمل على طمأنة جميع فئات المجتمع على صحة المسار السياسي والاقتصادي.

7- التأكيد على الاهداف غير الاقتصادية التي يحققها التعليم في حياة الافراد وفي حياة المجتمعات كالأهداف القومية والانسانية معا فان التعليم اصبح عملية استثمار اقتصادي في الموارد البشرية وهذا مجال هام من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع:

اولا: الكتب

1. تيد روبرت جار، أقليات في خطر :230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، ط1 (القاهرة ، مكتبة مدبولي،1995.
2. حسن بصري، هدى ميتكيس، ماليزيا من منظور عالمي، برنامج الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2009.
3. عبد الودود ولد الشيخ، محمد بابا ولد أشفغ (مترجم)، القبيلة والدولة في أفريقيا، ط1، (قطر، الدار العربية للعلوم،2013).
4. مجموعة مؤلفين ، المجتمع العراقي، حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، (بغداد، دار الفرات للنشر معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006).
5. محمد سيف الدين فهمي، المنهج في التربية المقارنة، ط1(القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية 1985م).
6. محمد محمود عبد العال ، التعدد العرقي من التنازع الى التناغم : النموذج الماليزي والنموذج الأميركي، دراسة صادرة عن مركز التنوع للدراسات ، بدون سنة نشر.
7. نوال عبد المنعم بيومي، التجربة الماليزية، وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الاسلامي، ط1، (جمهورية مصر العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2001).
8. نور الأسعد (مترجم)، تمهيد حول الفيدرالية، (بيروت المعهد الديمقراطي الوطني، 2005).
9. هدى ميتكيس، ماليزيا والعولمة، برنامج الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010.
10. هدى ميتكيس، ماليزيا وجنوب شرق اسيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009.
11. وفاء لطفي حسين عبد الواحد ، " التجربة الماليزية في ادارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية : دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والاكراد في العراق"، (القاهرة، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010م).

ثانيا: المقالات العلمية

1. محسن محمد صالح، النهوض الماليزي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، دراسات استراتيجية، تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد136، 2008.
2. بوريب خديجة، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، يومي3و04ديسمبر 2012.
3. عبد الحميد محمد علي زرؤم، اثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها، الجامعة الاسلامية العالمية الماليزية، مجلة الاسلام في اسيا، المجلد 10، العدد2، ديسمبر، 2013م.
4. تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15(أ)من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 1/5 "ماليزيا"،الفريق العامل المعني بالإستعراض الدوري الشامل ، مجلس حقوق الإنسان ،الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة الرابعة ،جنيف ،2-13 فبراير 2009.

ثالثا: الرسائل والاطاريح العلمية

1- إدابير أحمد ، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011م -2012م.
2- سعد علي حسين التميمي، تجربة التنمية الماليزية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2004.
3- محمود ابو العنين ، حق تقرير المصير دراسة مقارنة لقضيتي ارتيريا والصحراء الغربية ، رسالة دكتوراه في الدراسات الإفريقية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة، 1987م .

رابعا: الانترنيت

1- أحمد مجدي محمود عبد السلام ، التعدد العرقي في ماليزيا واثره علي الاستقرار السياسي، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الالكتروني، تاريخ الدخول، س:12، 11م يوم2019/9/19 https://democraticac.de/?p=35492

2- إسراء محمود السيد، التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الدخول، س12،00م، يوم 2019/9/10، على الرابط الالكتروني:http://democraticac.de/?p=47220

3- التعليم الماليزي تجربة ثرية، على الرابط الالكتروني:تاريخ الدخول، س:16،2م، يوم 2019/9/20 http://alialzubidy.blogspot.com/2014/11/blog-post_44.html

4- محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، على الرابط الالكتروني، تاريخ الدخول، 23،11م، يوم، 2019/9/91،studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/201262111235327448.htm

5- موقع وزارة التعليم العالي الماليزية، على الرابط الالكتروني: https://www.mhe-krg.org/ar/node/2169